الديموقراطيون يتهمون بوش بتعريض اميركا الى أسوأ انهيار مالي في تاريخ البلاد

نيويورك -

محمد خالد الحياة 2003/02/05

أعلن الرئيس جورج بوش أن ادارته ستحتاج الى انفاق 2,23 تريليون دولار في السنة المالية المقبلة للوفاء بمتطلبات ثلاث أولويات تتمثل في كسب الحرب على الارهاب وحماية الوطن وتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل. لكن موازنته المقترحة، التي تضمنت عجزاً ضخماً هو الثاني في سلسلة طويلة ولم تأخذ في الحسبان أعباء خطته الضريبية ولا نفقات حرب محتملة على العراق، كشفت مدى خطورة ما آل اليه الوضع المالي في الولايات المتحدة.

وشن رئيس الأقلية الديموقراطية في مجلس الشيوخ توم داشل هجوماً شرساً على الموازنة المقترحة متهماً البيت الأبيض بتعريض أميركا لأسوأ انهيار مالي في تاريخها. وقال في بيان "ان بوش، الذي دخل البيت الأبيض بداية عام 2001، ورث فوائض موازنة متوقعة بمبلغ 5.6 تريليون دولار، وحين تُضاف أعباء مقترحاته (الضريبية) الأخيرة الى سياساته المالية الفاشلة تختفي هذه الفوائض برمتها ونجد أنفسنا مجبرين على اقتراض 1.7 تريليون دولار، ما يعني ضياع 7.3 تريليون دولار في عامين فقط".

وتعود توقعات الفوائض المشار اليها الى الاعوام الأخيرة من ادارة الرئيس الديموقراطي السابق بيل كلينتون الذي عانت موازناته المالية من عجوزات مزمنة وغالباً قياسية استمرت طوال الفترة الأولى لرئاسته ثم تحولت الى فوائض متعاظمة في الفترة الثانية بفضل تحمسه لا سيما دأبه على زيادة الضرائب في واحدة من أطول حقب الازدهار التي شهدها الاقتصاد الأميركي وأسواق المال في تاريخهما.

الا أن الفوائض لم تستمر طويلاً وتكبدت الموازنة الأولى لادارة بوش عجزا بحجم 158 بليون دولار، وتبعتها الموازنة الثانية للسنة المالية 2002 بعجز توقع مكتب الموازنة التابع للكونغرس أن يصل حجمه هذه المرة الى 199 بليون دولار. وكشفت الموازنة الجديدة التي تبدأ سنتها المالية في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) المقبل أن العجز سيرتفع الى اكثر من 300 بليون دولار سنوياً في العامين المقبلين ولن ينخفض الى أقل من 190 بليون دولار بحلول سنة 2008.

ويتفق الاقتصاديون على أن السبب الرئيسي لتجدد العجوزات، التي ستصل قيمتها إلى 1.54 تريليون دولار بحلول سنة 2008، يعود الى خطة جريئة كان بوش اقترحها لخفض الضرائب بنحو 1.5 تريليون دولار في مدى عشر سنوات وأقرها الكونغرس العام الماضي، ثم عاد البيت الأبيض أخيرا واقترح تسريع بعض خطواتها التطبيقية وتوسيع نطاقها لتشمل اعفاء حملة الأسهم من ضريبة الأرباح وامتيازات ضريبية أخرى تصل كلفتها الاجمالية الى 674 بليون دولار.

لكن بوش، الذي يعتبر خفض الضرائب وسيلة لحفز الاقتصاد، عزا تدهور

الوضع المالي لادارته الى أزمة أسواق المال التي التهمت زهاء 7 تريليون دولار من القيمة السوقية لأسهم الشركات الأميركية منذ انفجار فقاعة التكنولوجيا عام ألفين، وبشكل خاص العامين الأخيرين، وكذلك أحداث أيلول (سبتمبر) وتباطؤ النشاط الاقتصادي في أميركا والعالم عام 2001. وقال في بيان الموازنة: "ان ركودا وحربا لم نخترها هما السبب في عودة العجوزات الى الموازنة".

وفرضت أولويات البيت الأبيض نفسها بقوة على موازنته الجديدة اذ بلغت حصة الانفاق العسكري والأمني 421 بليون دولار، ما يعادل قرابة 19 في المئة من الحجم الاجمالي للموازنة الجديدة التي اقترحت في التفاصيل مضاعفة الانفاق على الأمن بالمقارنة مع العام المالي 2002 ليصل الى 41 بليون دولار، كذلك زيادة مخصصات قوات العمليات الخاصة بنسبة 47 في المئة لتتجاوز 4.5 بليون دولار بقليل ورفع مخصصات وزارة الدفاع بنسبة 4.2 في المئة لتقترب من 380 بليون دولار.

وشملت الموازنة تخصيص 2.3 بليون دولار بشكل مساعدات للدول التي انضمت الى الحرب على الارهاب مثل أفغانستان وباكستان ومئات الملايين من الدولارات لتشديد الاجراءات الأمنية على المنافذ الحدودية للولايات المتحدة، لكنها خلت من أي اشارة الى نفقات الحرب التي تهدد أميركا بشنها على العراق وان كان مسؤولون في البيت الأبيض لمحوا في تصريحات الى وجود نية لاقتراح مخصصات اضافية في حينها.

350 خبيراً يشنون حملة ضد خطة بوش الاقتصادية

2/8/2003

مصدر الخبر : البيان الاماراتية

أعلن معهد السياسة الاقتصادية في واشنطن ان عشرة اشخاص من الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد واكثر من 350 خبيرا اقتصاديا قرروا بدء حملة ضد خطة جورج بوش الرئيس الاميركي لانهاض الاقتصاد في الولايات المتحدة الاميركية القائم على تخفيضات ضريبية بقيمة 674 مليار دولار على مدى عشر سنوات، فيما هو ينشغل بإعداد قواعد حرب الانترنت. وأعلن عشرة من الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد في بيان مشترك اصدروه ان خطة النهوض الاقتصادي المكلفة التي قدمها الرئيس الاميركي في بداية يناير لا تؤدي الى توفير وظائف ولا الى التنمية الموعودة، الا انها ستزيد على العكس العجز في الموازنة. وجاء في البيان الذي نشره المعهد على موقعه على شبكة الانترنت والذي وقعه حاملو جائزة نوبل العشرة «هناك اتفاق واسع على القول بأن الخطة تهدف الى تغيير دائم في البنية الضريبية لا الى خلق وظائف وتحقيق التنمية في وقت قريب». ويتعرض مشروع بوش لالغاء الضرائب على الارباح التي تدفعها المؤسسات للمساهمين للانتقاد بشكل خاص. ويقول البيان انه «لا يمكن التعويل على هذا الالغاء كعامل محفز للنهوض على المدى القصير». واضاف بيان حاملي جائزة نوبل للاقتصاد ان

هذا الالغاء «يستهدف بالاحرى الافراد لا المؤسسات، ويمكن له -الا ان الامر ليس مطروحا على هذا الشكل- ان يدخل في اطار جهد لتخفيض الضرائب لا تكون له انعكاسات على موارد الدولة». ووقع على البيان 350 خبيرا اقتصاديا اميركيا، بحسب اللائحة المنشورة على موقع معهد السياسة الاقتصادية الالكتروني. في غضون ذلك قالت صحيفة «واشنطن بوست» أمس ان بوش أمر الحكومة باعداد تعليمات بشأن هجمات الانترنت ضد اعداء شبكات الكمبيوتر. وقالت الصحيفة ان بوش وقع تعليمات في يوليو يأمر الحكومة بتطوير قواعد للمرة الاولى تحدد متى وكيف تخترق الولايات المتحدة نظم الكمبيوتر الاجنبية وتقوم بتعطيلها. واضافت الصحيفة انه لم يكشف النقاب حتى الان عن هذه التعليمات السرية الخاصة بالامن القومي. ووفقا للتقرير فانه يجري اعداد قواعد حرب الانترنت وسط تكهنات بأن وزارة الدفاع الاميركية «البنتاغون» تبحث القيام ببعض عمليات الكمبيوتر الهجومية ضد العراق اذا قرر الرئيس الاميركي شن حرب على بغداد بسبب برامج الاسلحة المحظورة. ونقلت الصحيفة عن مسئول بالادارة الاميركية قوله «أيا كان الذي سيحدث في العراق يجب ان يطمئن الجميع الى ان آليات الموافقة المناسبة لعمليات الانترنت ستتبع». وقالت الصحيفة ان المسئول امتنع عن تأكيد أو نفي ان كان هذا التخطيط يجري الآن. ولم يتسن على الفور الاتصال بمتحدث باسم البيت الابيض للتعقيب. ونسبت الصحيفة الى مسئولين كبار لم تكشف عنهم قولهم ان الولايات المتحدة لم تشن من قبل هجوما استراتيجيا واسع النطاق عبر الانترنت لكن وزارة الدفاع كثفت الاستعدادات لتطوير اسلحة للانترنت. وقالت الصحيفة ان المخططين العسكريين يتخيلون جنودا يجلسون امام اجهزة الكمبيوتر وهم يغزون في صمت الشبكات الاجنبية لاغلاق اجهزة الرادار وتعطيل منشآت توليد الكهرباء وتعطيل خدمات التليفون. ورغم المناقشات التي استمرت عدة اشهر وشملت وزارة الدفاع «البنتاغون» ووكالة المخابرات المركزية «سي. اي. ايه» ومكتب التحقيقات الاتحادي «اف. بي. اي» ووكالة الامن القومي فقد ابلغ مسئولون الصحيفة بأنه مازال يتعين حل عدد من قضايا حرب الانترنت وان تعليمات الرئيس مجرد خطوة اولى في هذا الشأن.